E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/2/Add.10
10 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٧ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧

التقدم العام المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

تقرير الأمين العام

إضافة

مكافحة إزالة الغابات (الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١) والبيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة*

* أعدت هذا التقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بوصفها منظم مهام للفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ والمبادئ المتعلقة بالغابات، وفقا للترتيبات التي وافقت عليها لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات. وهو نتاج للمشاورات وتبادل المعلومات فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوطنية للعلوم والهيئات الحكومية المهتمة ومجموعة من المؤسسات والأفراد الآخرين.

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
مقدمة	١	٤
أولا - الأهداف الرئيسية	٢ - ٤	٤
ثانيا - مجالات التقدم	٥ - ٢٣	٥
ألف - تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من خلال الخطط الوطنية للغابات واستخدام الأراضي	٦ - ٨	٥
باء - التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا	٩ - ١٥	٦
١- التمويل	٩ - ١٢	٦
٢- نقل التكنولوجيا	١٣ - ١٥	٧
جيم - تقييم الغابات	١٦ - ٢٠	٨
دال - معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات	٢١ - ٢٢	٩
هاء - التجارة في المنتجات الحرجية	٢٣	٩
ثالثا - أوجه نجاح وتغيرات واعدة	٢٤ - ٣٠	٩
ألف - على الصعيدين العالمي والإقليمي	٢٤ - ٢٦	٩
باء - على الصعيد الوطني	٢٧ - ٣٠	١٠
رابعا - توقعات لم تتحقق وعقبات يجب التغلب عليها	٣١ - ٤١	١١
ألف - قيود متعلقة بالسياسة	٣٢ - ٣٥	١١
باء - القدرة القطرية	٣٦	١٢
جيم - الاستثمار والتمويل	٣٧	١٢
دال - التعاون والتنسيق الدوليان	٣٨ - ٤١	١٢
خامسا - أولويات وتوصيات ناشئة	٤٢ - ٤٧	١٣

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ألف - تنفيذ قرارات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يتصل بالغابات على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك دراسة الصلات القطاعية والشاملة لعدة قطاعات .	٤٣	١٣
باء - التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا	٤٤	١٤
جيم - البحث العلمي وتقييم الغابات واستحداث معايير ومؤشرات للإدارة الحرجية المستدامة	٤٥	١٤
دال - التجارة والبيئة فيما يتصل بالمنتجات والخدمات الحرجية	٤٦	١٤
هاء - المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف، بما فيها الآليات القانونية المناسبة	٤٧	١٥

مقدمة

١ - يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المبينة في الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ (مكافحة التصحر)[١]، وفي البيان الرسمي غير الملزم قانونا بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة (المبادئ المتعلقة بالغابات)[٢]، مع مراعاة القرارات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة بشأن هذه المواضيع في دورتها الثالثة المعقودة في عام ١٩٩٥، بما في ذلك القرار المتصل بإنشاء فريق حكومي دولي مخصص مفتوح باب العضوية معني بالأحراج، تحت رعايتها.

أولا - الأهداف الرئيسية

٢ - تمثل المبادئ المتعلقة بالغابات "صكا بشأن الغابات" غير ملزم قانونا جرى الاتفاق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ويوفر إطارا للتنمية المستدامة لجميع أنواع الغابات في شتى أنحاء العالم، مع الاعتراف بالحق السيادي للبلدان فيما يتعلق بمواردها الحرجية، فضلا عن حقها في إدارة مواردها الحرجية وفقا لما لديها من أهداف وسياسات.

٣ - ويحث الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ البلدان على استحداث الاستراتيجيات المتعلقة بالغابات وخطط العمل المحددة من أجل التنمية المستدامة للغابات. وهو يشير، على وجه التحديد، إلى المبادئ المتعلقة بالغابات ويشتمل على وصف شامل لمختلف المجالات المتعلقة بالسياسة التي يمكنها التصدي لمكافحة التصحر وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات. وتغطى التدابير الموصى بها نطاقا عريضا من الإجراءات وتشدد على أهمية ضمان اشتراك السكان المتأثرين والجماعات المهتمة في هذه الإجراءات. ومن ثم، ينظر إلى المبادئ المتعلقة بالغابات والفصل ١١ على أنهما يوفران أساسا عريضا ومتوازنا لحفظ جميع أنواع الغابات وإدارتها وتنميتها المستدامة.

٤ - وشددت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثالثة المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٥، على الحاجة إلى مواصلة تقييم الإجراءات المتخذة بالفعل، وإلى اقتراح خيارات لاتخاذ مزيد من الإجراءات، في ضوء ذلك. واعترفت اللجنة بالحاجة إلى المحافظة على الغابات وتنفيذ برامج جديدة للإدارة الحرجية المستدامة بوصفها أحد التحديات الرئيسية. وسلمت اللجنة بوجوب تركيز الاهتمام بصفة خاصة على اتباع نهج شامل إزاء الوظائف البيئية والإنمائية للغابات؛ والإدارة الحرجية المستدامة؛ وحفظ التنوع البيولوجي؛ وحفظ التربة وموارد المياه؛ والاستعادة؛ والمنتجات والخدمات الحرجية؛ ومشاركة الجماعات الرئيسية، ولا سيما السكان الأصليون والمجتمعات المحلية. ورأت اللجنة أنه يجب اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل تحسين عمليات حفظ الأحراج الموجودة وإدارتها المستدامة، واستعادة الأحراج التي تعرضت للتدهور، والقيام حيثما أمكن بتهيئة أحراج جديدة، بما في ذلك الأحراج المزروعة، بهدف تخفيف الضغط على الأحراج الطبيعية، من أجل زيادة موارد الأخشاب. وبغية السعي لتوافق الآراء وصياغة مقترحات منسقة فيما يتصل بهذه

الإجراءات، قررت اللجنة إنشاء فريق حكومي دولي مخصص مفتوح العضوية معني بالأحراج، تحت رعايتها. وتشتمل القضايا الرئيسية التي تتطلب أولوية العمل على ١١ عنصرا برنامجيا، مقسمة على الفئات المترابطة التالية:

(أ) تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من خلال صياغة وتنفيذ خطط متعلقة بالغابات الوطنية واستخدام الأراضي مع مراعاة الصلات القطاعية والشاملة لعدة قطاعات، وأسباب زوال الغابات، والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، واستعادة النظم الايكولوجية المتأثرة بزوال الغابات أو التلوث، واحتياجات البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض المستوى؛

(ب) التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا؛

(ج) تقييم الأحراج واستحداث معايير ومؤشرات للتنمية المستدامة؛

(د) التجارة والبيئة على صعيد المنتجات والخدمات الحرجية؛

(هـ) المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف، بما فيها الآليات المناسبة.

ثانيا - مجالات التقدم

٥ - على ضوء المناقشة الجارية بشأن السياسات في الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات، نظمت مجالات التقدم على أساس هيكل هذه المناقشة. بيد أن هذا التقرير لا يكتفي فقط بالنظر في التقدم المحرز فيما يتصل بالفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات، وإنما يغطي مجالا أوسع بكثير.

ألف - تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من خلال الخطط الوطنية للغابات واستخدام الأراضي

٦ - أحرز تقدم كبير خلال الأعوام الماضية على صعيدي التخطيط والسياسة. ففي معظم البلدان تمر أنشطة الغابات والأنشطة المتصلة بالغابات بتغيرات جذرية ومعقدة، بما في ذلك، على وجه الخصوص:

(أ) موازنة الطلب على أراضي الغابات والخدمات الحرجية، الذي ازداد وأصبح أكثر تنوعا؛ وإدماج جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك المجتمعات الأصلية والمحلية، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، في عمليات صنع القرار؛

(ب) التكيف مع التوازن الجديد بين دوري المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، فضلا عن التوازن بين المؤسسات على الصعيد المركزي والمؤسسات على الصعيدين الإقليمي والمحلي؛

(ج) المشاركة بهمة في تسوية القضايا الشاملة لعدة قطاعات، ولا سيما تلك المتعلقة باستخدام الأراضي، والفقر، والأمن الغذائي، والاحتياجات من الطاقة، وحماية البيئة.

٧ - وقد أنجز خمسون بلدا ناميا عملية للتخطيط الاستراتيجي في الآونة الأخيرة ويشترك حاليا ٢٠ بلدا غيرها في عمليات من ذلك القبيل. وتتلقى غالبية عمليات التخطيط الاستراتيجي هذه الدعم عن طريق المساعدة الخارجية، بما في ذلك المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومصرف التنمية الآسيوي، وعدة وكالات ثنائية. ويدعم البنك الدولي، من جانبه، عمليات صياغة السياسات المستندة إلى استعراضات قطاع الغابات. وفضلا عن ذلك، تشتمل خطط العمل البيئية الوطنية واستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية المصاغة في عدة بلدان على بعض جوانب التنمية المستدامة للغابات.

٨ - واضطلعت البرلمانات في عدة بلدان صناعية مؤخرا بصياغة واعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة للغابات. وتم في بعض الحالات وضع خطوط عريضة لخطط العمل الوطنية. ويضطلع ما مجموعه ١٠ بلدان نامية تقريبا بأنشطة من هذا القبيل، وثمة ١٠ بلدان أخرى على وشك البدء في عمليات مماثلة.

باء - التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا

١ - التمويل

٩ - وفقا للفصل ١١، لا بد أن يجري محليا جمع نحو ٢٥,٥٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة، من المبلغ المقدر بـ ٣١,٢٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة المطلوب سنويا من أجل الإدارة المستدامة للغابات، وهي مهمة مخيفة بالنسبة لبلدان كثيرة. بيد أن أكثر البلدان ثراء من حيث الموارد الحرجية والصناعات الحرجية تظهر تحسنا في القدرات والإمكانات المتصلة بجمع إيرادات إضافية محليا من خلال بيع المنتجات الحرجية، وجمع الإتاوات، وغيرها من أشكال الرسوم والضرائب. وقد حقق استخدام الأدوات المعتمدة على السوق في هذه البلدان المتقدمة النمو والنامية نجاحا كبيرا في إدرار ايرادات إضافية والحد من الحاجة إلى اللجوء إلى وسائل ضريبية مثل نظم فرض الرسوم بأنواعها.

١٠ - وعلى النقيض من ذلك، فإن البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، ونصيب الفرد المنخفض من الدخل، والصناعات القليلة القائمة على الغابات، تمر بصعوبات حادة في محاولتها العثور على تمويل محلي، خاص وعام. ومن المنتظر، في هذه البلدان أن يؤدي التعاون الدولي دورا حاسما في تمويل حفظ الغابات

وإدارتها المستدامة. ورغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع الغابات ارتفعت من ٠,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨ إلى ١,٥٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤، فيبدو أنها قد بلغت حدا استقرت عنده، رغم أنها لا تمثل سوى ٢٧ في المائة من احتياجات قطاع الغابات من المساعدة الدولية حسب المحدد في الفصل ١١.

١١ - وفي بعض الحالات، استخدمت المساعدة الإنمائية الرسمية بنجاح في التأثير على استثمارات القطاع الخاص. ويجري استخدام آليات مبتكرة لتمويل التنمية المستدامة مثل التنفيذ المشترك، وعمليات مقايضة الديون بالطبيعة. وقد روعي عند اقتراح معظم هذه البرامج ما للموارد والخدمات المعتمدة على الغابات، بما في ذلك التنوع البيولوجي وعزل الكربون، من قابلية للتسويق.

١٢ - وقد أخذت تدفقات رأس المال الخاص إلى قطاع الغابات في الازدياد واكتساب أهمية كمصدر للتمويل، وأضحت الآن خمسة أمثال المساعدة الإنمائية الرسمية. وتشهد عدة حالات ناجحة على أن الشراكة بين أحد الأعمال التجارية الراسخة التقليدية في قطاع الغابات ومؤسسة ناشئة من مؤسسات التنمية المستدامة قد تكون طريقة فعالة للجمع بين قدرات العمل التجاري والإدارة المستدامة للغابات، ومن ثم زيادة احتمالات البقاء أمام العمل التجاري الناشئ. وترد الآن تقارير عن أمثلة رائدة لقيام إحدى وكالات المعونة الثنائية بالمساعدة في تغطية تكاليف الآثار البيئية الخارجية المرتبطة بانتقال عمل تجاري صناعي إلى مجال الإدارة المستدامة للغابات. وفضلا عن ذلك، فثمة حالات نجاح للقطاع الخاص في الاشتراك في البرامج الواسعة النطاق لإعادة التشجير/التحريج.

٢ - نقل التكنولوجيا

١٣ - تم إحراز تقدم فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات في المجالات التالية ذات الأولوية: نشر المعلومات عن كيفية تحسين تخطيط استخدام الأراضي وتحسين إنتاجية الغابات؛ ووضع الاستراتيجيات الوطنية للغابات وتنفيذها؛ والتكنولوجيا والوسائل التي قد تحد من الأضرار البيئية الناجمة عن الممارسات الحرجية الحالية؛ وبحوث الأنواع النباتية المتعلقة بتحسين الأشجار لأغراض الانعاش؛ وإعادة التحريج وتطوير مشاتل الأشجار؛ ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ والتكنولوجيات السليمة بيئيا لقطع الأشجار. بيد أن مجالات مثل التجارة في أنواع النباتات الأقل استخداما، وتقييم الغابات والموارد الحرجية والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات لم تلق الاهتمام الكافي. كما أن المعدات والتسهيلات المتوافرة للعلماء المدربين غير كافية. ولا تعد البحوث التي تجري في مجال الغابات كافية، بالمقارنة بما للغابات من أهمية.

١٤ - ويتخذ نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية أشكالا مختلفة ويشترك فيه منظمو مشاريع من القطاع الخاص، ووكالات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، ومؤسسات البحوث الإقليمية، والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية. وكثيرا ما يكون الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية مرتبطا بمجموعة تدابير متعلقة بالتكنولوجيا، تتضمن تدريب

الخبراء والعاملين، وعقودا للإدارة والتسويق، والمعدات الأجنبية، والتكنولوجيا المسجلة البراءات. وتوفر الصناعات القائمة على الغابات في عدة بلدان نامية أمثلة لجميع ضروب التعاون هذه.

١٥ - وقد ازداد تقاسم الخبرات فيما بين البلدان النامية خلال الأعوام الماضية. وتدعم منظمات الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، بقوة هذا التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وفيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

جيم - تقييم الغابات

١٦ - في مشاورة للخبراء نظمتها منظمة الأغذية والزراعة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ في كوتكا (فنلندا) بالاشتراك مع الجماعة الأوروبية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفق على إطار عالمي للتقييم العالمي لموارد الغابات لسنة ٢٠٠٠ ومجموعة أساسية من التعاريف.

١٧ - ويوجد الآن أساس مناسب من الرسائل المجربة وآليات تنظيم البيانات. وتشمل الأدوات المتوافرة ما يلي: التقييم المستند إلى تحليل المعلومات القطرية القائمة والموثوق بها، وعينات من بيانات السائل عالية التفصيل، وتنظيم المعلومات القائمة الموثوق بها باستخدام نظام المعلومات الجغرافية، والاستبيانات التي تدعمها شبكة من المراسلين القطريين، والدراسات الخاصة التي يجريها خبراء استشاريون أو شركاء متعاونون.

١٨ - وقد أعدت منظمة الأغذية والزراعة استراتيجية للتقييم العالمي لموارد الغابات لسنة ٢٠٠٠، ويجري الآن النظر في عقد اتفاقيات فيما بين الوكالات لتيسير التعاون والتضافر.

١٩ - وقد بذل قدر كبير من الجهد، ولا سيما من جانب منظمة الأغذية والزراعة، والجماعة الأوروبية، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، بغرض زيادة القدرات الوطنية في مجال تقييم الغابات. وقد أنشأ الآن ما يزيد على ٥٠ بلدا في العالم آليات ومؤسسات للتقييم المستمر للموارد الوطنية.

٢٠ - ويجري الآن العمل بمبادرات رئيسية، مثل برنامج الغطاء النباتي في أفريقيا وتصنيف غطاء الأراضي/استخدام الأراضي، من خلال اتفاقات الشراكة الدولية، مما يمهد السبيل نحو جمع بيانات جيدة النوعية، وإجراء تقييم أفضل للموارد، ورصد التغيرات.

دال - معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات

٢١ - قامت عدة مبادرات دولية، اتخذت منذ سنوات قليلة من أجل وضع معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات (عملية هلسنكي، وعملية مونتريال، وعملية المنظمة الدولية للأخشاب المدارية)، بمتابعة ما اتخذته من إجراءات للتنفيذ. وفي نفس الوقت، اتخذت مبادرات جديدة مثل: عملية تارابوتو، والمبادرة المتعلقة بالمنطقة الجافة في أفريقيا، ومنطقة الشرق الأدنى. وتنظر جميع هذه المبادرات في المعايير والمؤشرات على الصعيد الوطني، وقد اضطلعت بعض البلدان فعلا بتنفيذ هذه المعايير والمؤشرات من أجل رصد استدامة إدارة غاباتها وتنميتها.

٢٢ - وعلى الصعيد المحلي، أحرز قدر من التقدم في عدد محدود من البلدان. وفي بضعة بلدان معتدلة ومدارية، اختبرت المعايير والمؤشرات على مستوى وحدة إدارة الغابات بتنسيق من مركز البحوث الدولية في مجال الأحراج. وقد وضعت بعض البلدان مشاريع رائدة لإدارة الغابات تتضمن اختبار وتنفيذ المعايير والمؤشرات على مستوى وحدة إدارة الغابات. وقد أخذت بعض البلدان ذات التقاليد التاريخية الطويلة العهد في مجال إدارة الغابات، ولا سيما في أوروبا، بمعايير جديدة للاستدامة في ممارساتها على مستوى وحدة إدارة الغابات.

هاء - التجارة في المنتجات الحرجية

٢٣ - أحرزت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تقدما كبيرا في مجال تحسين سبل وصول المنتجات الحرجية إلى الأسواق، وبخاصة من حيث تخفيض التعريفات الجمركية على جميع أنواع المنتجات الحرجية. غير أن عدة مبادرات متخذة بغية تشجيع الوصول إلى الإدارة المستدامة مثل ترخيص ووسم المنتجات الحرجية قد تشكل حواجز غير تعريفية أمام التجارة الدولية في المنتجات الحرجية. وقد اتخذت هذه المبادرات، إلى حد كبير خلال العامين الماضيين؛ ومن أبرزها تلك المبادرة التي وضعها مجلس رعاية الغابات الذي استحدث أيضا قواعد لاعتماد المرخصين. ولا تزال مسألتا المنتجات الحرجية، وشفافية السوق واستيعاب تكاليف إدارة الغابات من القضايا التي لم تحل بعد. وتواصل منظمة التجارة العالمية أعمالها بغية ضمان الدعم المتبادل بين التجارة والبيئة في مجال المنتجات والخدمات الحرجية.

ثالثا - أوجه نجاح وتغيرات واعدة

ألف - على الصعيدين العالمي والإقليمي

٢٤ - إن إنشاء الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات برعاية لجنة التنمية المستدامة قد أتاح إحراز تقدم كبير صوب زيادة تنسيق التعاون بين الصكوك والمنظمات الدولية. وقد جرى، من أجل كفالة الدعم المنسق من منظومة الأمم المتحدة، تكوين فرقة عمل غير رسمية مشتركة بين الوكالات معنية بالغابات

برئاسة منظمة الأغذية والزراعة. ويتألف أعضاء هذه الفرقة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة التنمية المستدامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والبنك الدولي، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد قامت المنظمات الخمس الأولى منها بندب بعض موظفيها إلى الأمانة، وتكفلت كل من المنظمات الأعضاء بمسؤولية رائدة فيما يتعلق بعنصر أو أكثر من العناصر البرنامجية الأحد عشر لبرنامج عمل الفريق. وقد مكن هذا الترتيب الأمانة العامة للأمم المتحدة من الاعتماد بصورة فعالة على القدرة المؤسسية للمنظمات.

٢٥ - وقد استفاد الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات استفادة كبيرة من محصلة العدد غير المسبوق من المبادرات الحكومية المتخذة دعما لأعمال الفريق، والتي تغطي نطاقا واسعا من القضايا الحرجية، متضمنة في كثير من الحالات راعين مشتركين فيما بين الشمال والجنوب، ومؤدية إلى إقامة شراكات جديدة بين الحكومات. وقد أسهمت هذه المبادرات إسهاما كبيرا في زيادة تفهم القضايا الرئيسية المتصلة بولاية الفريق وفي تحقيق توافق للآراء بشأنها.

٢٦ - وقد بذلت البلدان جهودا كثيرة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي للاضطلاع بإجراءات مشتركة من أجل وضع وتنفيذ مبادئ أساسية مشتركة لحفظ الغابات وإدارتها وتنميتها المستدامة. ومن الأمثلة الملموسة للالتزامات الإقليمية اتفاقية أمريكا الوسطى المتعلقة بالغابات، وأعمال حلف الانديز، والمنظمة الأفريقية للأخشاب، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والقرارات التي اتخذتها البلدان الأوروبية.

باء - على الصعيد الوطني

٢٧ - أحرز قدر كبير من التقدم في كثير من البلدان فيما يتعلق بالسياسات الجديدة للغابات، والتشريعات الجديدة، وإعادة التنظيم المؤسسي، وإعادة تحديد دور الدولة، وإضفاء الطابع اللامركزي على المسؤولية عن إدارة الغابات، ونقل المسؤولية إلى المجتمعات والجماعات المحلية، وشفافية المناقشات، والاشتراك في عملية صنع القرار، فضلا عن تنسيق الإجراءات والمواءمة بينها ضمن أطر استراتيجية متسقة وشاملة ومشتركة بين القطاعات.

٢٨ - وتتغير أهمية الغابات وزوايا النظر إليها بسرعة، وكثيرا ما تتعارض مع الثقافة التقليدية المتصلة بالغابات. وثمة زيادة في تنوع وحدة الأفكار المتصارعة فيما يتعلق بموضوع "الأشجار والغابات: لمن تكون وفيم تستعمل". وقد شرعت عدة بلدان في اتباع نهج استشارية جديدة بغية التوفيق بين مختلف أصحاب المصالح المتباينة وبناء توافق في الآراء. والغابات، بالإضافة إلى ذلك، معرضة في عدة بلدان صناعية لضغوط تنشأ خارج الأنشطة المتصلة بالغابات (تلويث الغلاف الجوي).

٢٩ - واستنادا إلى هذه التطورات، ناقش الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات مفهوم العمليات المتصلة بالبرامج الوطنية للغابات، ويزداد الآن النظر إلى هذا المفهوم بوصفه تعبيرا عاما عن مجموعة واسعة من النهج المتبعة في تخطيط التنمية المستدامة للغابات وبرمجتها وتنفيذها في بلد معين.

٣٠ - وينبغي، بغض النظر عن النهج الذي تتبعه فرادى البلدان، النظر إلى البرامج الوطنية للغابات كعمليات تعاقبية طويلة الأمد، واستنادها إلى مبادئ توجيهية تعترف بالعناصر الأساسية التالية: السيادة الوطنية والقيادة القطرية، والاتساق مع السياسات الوطنية والالتزامات الدولية، والتكامل مع استراتيجيات البلد للتنمية المستدامة، والشراكة والمشاركة، والنهج الشاملة والمشتركة بين القطاعات.

رابعا - توقعات لم تتحقق وعقبات يجب التغلب عليها

٣١ - رغم التقدم المحرز فيما يتعلق بمستوى الوعي بتكييف الاستراتيجيات وبخطط العمل المتصلة بالغابات، فما زالت هناك عدة عقبات يمكن تجميعها في أربع فئات رئيسية مبينة أدناه.

ألف - قيود متعلقة بالسياسة

٣٢ - دعت لجنة التنمية المستدامة، خلال دورتها الثالثة، إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للعوامل المشتركة بين القطاعات التي تشكل الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، كأنماط الإنتاج والاستهلاك، والفقر، والنمو السكاني، وعدم كفاية التعليم البيئي والمعرفة بالبيئة، ومعدلات التبادل التجاري، والممارسات التجارية التمييزية، والسياسات والممارسات غير المستدامة المتصلة بقطاعات مثل الزراعة، والطاقة، والتجارة، فضلا عن قطاع الغابات.

٣٣ - وبالرغم من الشروع في بعض الإجراءات التصحيحية بغية التخفيف من حدة الضغوط الواقعة على الموارد الحرجية، فإن النمو السكاني، والفقر، والاستخدام غير المناسب للأراضي، والحوافز المعاكسة، وتأثير الأنشطة البشرية المرتبطة بأنماط الإنتاج والاستهلاك قد واصلت الإضرار بالغابات.

٣٤ - وينبغي لذلك أن يكون تصحيح السياسات التي تسيء استعمال الغابات من الأمور ذات الأولوية. فينبغي للسياسات المعنية أن تتيح المشاركة الكاملة الشفافة لجميع أصحاب المصالح. وثمة حاجة إلى استراتيجيات تلتمس آراء الجماعات والأفراد الذين يحتمل خلاف ذلك أن يمثلوا تمثيلا ناقصا، كالمحرومين من قدرات الاتصال أو السلطة السياسية - الاجتماعية.

٣٥ - وتعزى الصعوبات التي تلاقيها بلدان كثيرة إلى أوجه التضارب في التنفيذ أو عدمه، أكثر مما تعزى إلى عدم وجود سياسات جيدة. ومن ثم، فإن إنفاذ التشريعات وتطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة من خلال الوسائل المناسبة عنصر أساسي للنجاح في مكافحة إزالة الغابات ووضع التنمية المستدامة للغابات

موضع التنفيذ. كما أن الالتزام السياسي القوي والإدماج الكامل لأهداف وغايات التنمية المستدامة للغايات ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة من العناصر الرئيسية للنجاح.

باء - القدرة القطرية

٣٦ - لا يزال الافتقار إلى القدرة القطرية من القيود التي يواجهها كثير من البلدان النامية. ولذا، فإن بناء القدرات من العوامل الرئيسية في إحراز التقدم. وينبغي أن يستند هذا البناء للقدرات إلى تحديد واضح لأدوار وولايات مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، والرابطات الشعبية. وينبغي النظر إلى بناء القدرات بصورة أعم. وبناء القدرات للقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية التي يتزايد دورها في تنفيذ الأنشطة الإنمائية، من شأنه على وجه الخصوص أن يتمخض عن تحسن في القدرة التقنية وفي آلية المشاركة والتمكين.

جيم - الاستثمار والتمويل

٣٧ - ثمة حاجة إلى ضمان التمويل الوطني، فضلا عن التمويل الخارجي، من خلال اعتماد الميزانيات واتفاقات الشراكة. وتقوم، حتى الحكومات في كثير جدا من الأحيان بتنفيذ جزء من برامج الاستثمار من خلال المؤسسات والإدارات التابعة للدولة، ولذا ينبغي لبرمجة الاستثمار، ولا سيما في ميدان التعزيز المؤسسي، أن تركز بصفة خاصة على تحسين ظروف الموارد البشرية و/أو المالية للمشاريع الخاصة، والمجتمعات المحلية، والأفراد. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إزالة القيود والمثبطات من خلال عملية متعلقة بالسياسة، وبإدخال الحوافز المناسبة من خلال برنامج استثمار لا مركزي. وينبغي أن تتجلى في نظام الحوافز المنظورات الزمنية المختلفة للأفراد والمجتمع، فضلا عن القيم التي يضفيها المجتمع على المنافع المختلفة للغايات، لا المنافع التجارية وحدها.

دال - التعاون والتنسيق الدوليان

٣٨ - يمكن تناول عدد من القضايا والاحتياجات الأساسية المتصلة بالتعاون الدولي على الصعد الوطني، ودون الإقليمي، والإقليمي، والعالمي.

٣٩ - فعلى الصعيد الوطني، من المهم إيجاد قيادة وطنية قوية فيما يتصل بالتنسيق بين المانحين، وينبغي من الوجهة المثالية تجميع المساعدات المقدمة من المانحين بحيث تكون مجموعات تمويلية أكبر (ترتيبات مشتركة للتنفيذ وصناديق متعددة المانحين). ولتخفيف الضغط على الموارد البشرية المحدودة، سوف يستلزم الأمر تبسيط الإجراءات للمانحين وتنسيقها.

٤٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، من الأفضل أن تركز ولايات عدة مؤسسات وبرامج إقليمية على القضايا ذات الأولوية، كما ينبغي تعزيز هذه المؤسسات من خلال وضع الصكوك القانونية المناسبة على الصعيد الإقليمي.

٤١ - وعلى الصعيد العالمي، من الضروري تحسين التعاون بين الوكالات والمؤسسات الدولية المعنية بالغابات. ولا يزال ثمة تداخل وفجوات كثيرة بين البرامج والمبادرات التي تضطلع بها بعض الوكالات، لا سيما فيما يتعلق بالدعم المقدم إلى عمليات البرامج الوطنية للغابات والأنشطة الجارية على الصعيد الميداني. ومطلوب أيضا تحسين التناسق فيما بين الصكوك القانونية الدولية القائمة التي تتناول الغابات، من أجل تجنب احتمال ازدواجية العمل في المستقبل، والاستفادة من أوجه التعاضد بين الصكوك. وينبغي كذلك إقامة آليات للتنسيق والتعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، التي تدخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٧، بغية التصدي على نحو أفضل للقضايا الحرجية المتصلة بالأراضي الجافة. ويشير تحليل المقترحات المقدمة من الوفود المختلفة في أثناء دورة الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات إلى وجود تأييد واسع النطاق، وإن لم يكن عالميا، للحاجة إلى منتدى حكومي دولي رفيع المستوى لتنسيق السياسات وإجراء الحوار بشأن جميع أنواع الغابات، وذلك بغية تيسير هذا التنسيق الدولي.

خامسا - أولويات وتوصيات ناشئة

٤٢ - تنشأ الأولويات والتوصيات التالية عن مناقشات عملية الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات، وستجري مناقشتها خلال الدورة الأخيرة للفريق المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٧.

ألف - تنفيذ قرارات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فيما يتصل بالغابات على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك دراسة الصلات القطاعية والشاملة لعدة قطاعات

٤٣ - تتضمن الأولويات والتوصيات الواردة تحت هذا العنوان ما يلي:

(أ) استحداث وتنفيذ البرامج الوطنية للغابات أو غيرها من أطر السياسة، ضمن سياسات وخطط استخدام الأراضي الأوسع نطاقا والمشتركة بين القطاعات؛

(ب) تمويل أنشطة البحث، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات من أجل إتاحة اتباع نهج متكامل تجاه صياغة الأطر الوطنية للسياسات وتطبيقها، وإجراء تحليل استراتيجي للسياسات في المجالات السياسية والقانونية والمؤسسية المتصلة بالمساهمة في تدهور الغابات وزوالها، فضلا عن السياسات ذات الأثر الإيجابي.

باء - التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا

٤٤ - تتضمن الأولويات والتوصيات الواردة تحت هذا العنوان ما يلي:

(أ) تعزيز المساعدات المالية المقدمة لأكثر البلدان فقرا؛

(ب) استحداث إجراءات لتعزيز استثمارات القطاع الخاص (النظم الأساسية والحوافز المناسبة)؛

(ج) تحسين التعاون والتضافر والتكامل في الأنشطة بين الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وبين الصكوك الدولية المتصلة بالأحراج؛

(د) تشجيع التعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب في نقل التكنولوجيا المتصلة بالغابات من خلال توظيف استثمارات القطاع العام والخاص، والمشاريع المشتركة، وتبادل المعلومات، وزيادة ربط شبكات المؤسسات المتصلة بالغابات بعضها ببعض.

جيم - البحث العلمي وتقييم الغابات واستحداث معايير ومؤشرات للإدارة الحرجية المستدامة

٤٥ - تتضمن الأولويات والتوصيات الواردة تحت هذا العنوان ما يلي:

(أ) تنفيذ التقييم العالمي لموارد الغابات لسنة ٢٠٠٠، بحيث يتضمن ذلك مجموعة واسعة من القيم الحرجية وتنسيقا وتعاونا متسمين بالقوة والكفاءة بين نظم المعلومات الحرجية وغيرها من نظم المعلومات المتصلة بها؛

(ب) وضع إطار استراتيجي لشبكة عالمية لبحوث الغابات، مع الاستفادة الكاملة من المنظمات القائمة، وتوفير البحوث وإجراؤها في المجالات ذات الأولوية؛

(ج) صياغة معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني وتنفيذها واستخدامها في تعزيز أفضل الممارسات المتاحة.

دال - التجارة والبيئة فيما يتصل بالمنتجات والخدمات الحرجية

٤٦ - تتضمن الأولويات والتوصيات الواردة تحت هذا العنوان ما يلي:

(أ) تحسين سبل وصول المنتجات والخدمات الحرجية إلى الأسواق، بما في ذلك زيادة تقليص ما يعوق التجارة من الحواجز المرتبطة بالتعريفات الجمركية وغير المرتبطة بها؛

(ب) تعزيز الأنشطة المجتمعية في مجال تجهيز المنتجات الحرجية الخشبية وغير الخشبية وتسويقها؛

(ج) تطوير الخبرات وتبادلها فيما يتعلق بتنفيذ الاستيعاب الكامل للتكلفة وتطبيق هذه الخبرات على الإدارة المستدامة للغابات وآليات السياسة ذات الصلة؛

(د) تشجيع ترخيص المنتجات الحرجية.

هاء - المنظمات الدولية والمؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف، بما فيها الآليات القانونية المناسبة

٤٧ - تتضمن الأولويات والتوصيات الواردة تحت هذا العنوان ما يلي:

(أ) توضيح أدوار المنظمات الدولية وولاياتها؛

(ب) تحسين التعاون فيما بينها وإزالة الفجوات والازدواجية؛

(ج) إيجاد منتدى حكومي دولي رفيع المستوى لتنسيق السياسات وإجراء الحوار بشأن جميع أنواع الغابات.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، وتصويب) القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، القرار ١، المرفق الثالث.

(٣) A/49/84/Add.2، المرفق، التذييل الثاني.

- - - - -